

المدن بحسبانها مقاييس للاندماج في المجال

■ نتاليا زادنوفسكا

تبتغي هذه المقالة عرض نظريات الاندماج في المجال [الاندماج المجالي]، وذلك في صلتها بأنظمة العمران وأنساقه، وتدّعي أن المدن إنما هي الكيانات الأكثر ملاءمة لدراسة المفاهيم الدائرة على «الاندماج»، وأن الفهم الجغرافي للاندماج - بوصفه ترابطات بين المدن وتعالقات - من شأنه أن يُقدِرنا أكثر على صياغة استنتاج أشدّ تفصيلاً وأوسع دقة حول منطقة معينة، وذلك على نحوٍ أبعد وأعمق مما تقتدر على فعله المقاربة الجيو-سياسية والاقتصادية - وهي المقاربة التي تركز - بالأولى - على الصلات والعلائق المؤسسية بين الدول مأخوذة في جملتها وكليتها.

المفهوم الأساسي:

المدن، أنظمة المدن وأنساقها.

تعدُّ أنظمة [أنساق] التعمير الأمر الأهم في دراسة سيرورات [عمليات] الاندماج المجالي؛ ذلك أن من شأن المدن أن تنشئ

■ باحثة في مركز التحليل المجالي المتقدم، جامعة لندن.



روابط دائمة فيما بينها، وذلك على مدى فترات متراخية من الزمن، وعبر التحولات التكنولوجية والتنظيمية المتسارعة، حيث تصير هذه الروابط أمتن وأقوى (بريتانيول، 2009)، ويمسي هنا مفهومان نظريان حاسمان في دراسة قضايا إعادة تنظيم المدن، وهما مفهوم «الاندماج المجالي» نفسه، ومفهوم «نظام التعمير أو نسقه أو قُل: نظيمته».

يفهم من معنى «الاندماج المجالي» [أو الاندماج في المجال]، في عرض معين، ما يدلُّ على أنه يفيد التفاعل والتعلق الشاملين بين المدن الرئيسة في منطقة معينة، من جهة، والمدن المتواجدة خارج تلك المنطقة، من جهة أخرى. ويهدف هذا التحليل الذي نقوم به - في هذا المقام - إلى التعرف على «نسق الترابطات بين الأقاليم»، وإلى فهم منطوق هذه الترابطات، وقد اعتُبرت هنا على أنها: «ثمرة ومحصلة علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية خاصة» (كراسلاند وبومان، 2001).

ويكمن كنه هذه الترابطات، أو لنقل التفاعل المجالي في الجغرافيا، في حركية الخيرات [البضائع] والبشر والمعلومات. ويعود دوام هذه التفاعلات إلى نسق تدفقات الاقتصاد والمعلومات. وينبغي على هذه التدفقات أن تستمر أو تقطع عن طريق حواجز تبادل تجارية ناهضة (بومان وسان - جوليان، 2001).

مفهوم نسق التعمير

ثمة مقاربات عدة في مجال إجراء البحث حول أقاليم المناطق التعميرية، وذلك بوفق اصطلاح «الاندماج الداخلي» أو «الاندماج الخارجي». وواحدة منها - وهي التي تقوم على عرض الروابط الجيو-سياسية بين الأقاليم - شائعة مبذولة مشتركة. وعلى الرغم من السياق المضطرب لتاريخ المناطق، وعلى الرغم من العديد من التقسيمات التي كانت تطراً ولا تزال على الأقاليم؛ فقد نشبت نقاشات حول الهوية الحقيقية للعديد من الأماكن بوصفها كيانات قائمة بذاتها مستقلة؛ ذلك أن الفهم الجغرافي للاندماج - بوصفه نضيداً من ترابطات بين الشركات الكبرى والعلاقات التجارية، وأنماط

التواصل بين المدن على مستوى جهوي وشمولي - من شأنه أن يؤهلنا إلى صياغة جواب أكثر تفصيلاً عن مسألة المنطقة الإقليمية، وذلك أكثر مما تقدر على فعله المقاربتان الجغرافية والاقتصادية اللتان ترتكزان على الاندماج المؤسسي بين الدول والمناطق (الاتحادات الجمركية والتجارية، جمعيات وشراكات الاندماج الجهوي).

ومعروفةً هي المقاربة التي تتكفل بدراسة الاندماج في المجال عبر أشكال التفاعل بين الأنساق التعميرية في علم الجغرافيا، وذلك بعدّها تقوم على فكرة الشبكية (زبوروفسكي، 2004، ص 32).

يفهم من معنى «الاندماج المجالي» [أو الاندماج في المجال]، في عرض معين، ما يدلُّ على أنه يفيد التفاعل والتعلق الشاملين بين المدن الرئيسة في منطقة معينة، من جهة، والمدن المتواجدة خارج تلك المنطقة، من جهة أخرى.

وفي الأدبيات الفرنسية تتمّ الإحالة إلى المقاربة الشبكية بحسبانها المقاربة النسقية. ويحتوي النسق التعميري - المتضمن في هذه المقاربة - على «عناصر تفاعل دينامي، مشكلاً بذلك كُلاً أو جملة» (ليسورن، 1976، ص 45)، أو قُلْ: «طائفة من المدن موصولة فيما بينها في إطار سيرورة نحو النمو» (بوماين، 2007، ص 57). وتبدو المقاربة الشبكية - التي تضع مسألة التقسيمات السياسية وحدود الدولة في الخلفية - أشد ملاءمة من المقاربة الجيو-سياسية في دراسة

اندماج المدن في المجال؛ وذلك لأنها تتضمن فكرة تشكيل شبكة تنضوي تحت نسق الاندماج الجديد الجهوي والشامل (كاتان وسان - جوليان، 1998). وفضلاً عن هذا، فإن للمقاربة الشبكية هذه ميزة تأهيل البحث الاندماجي إلى أن يكون شبكة علاقات وترابطات دينامية على مستوى أنساق التمدين (بومان وسان - جوليان، 2001)، هذا بينما تنظر كل من المقاربة الجيو-سياسية والاقتصادية (فيما يتعلق بالجهوية) إلى الترابطات على المستوى القومي أو على مستوى الشركات الكبرى؛ لكنها لا تنظر إلى المدينة بحسبانها وحدة مستقلة (نيكولاس، 2003، ريتشارد، 2010).

أنموذج المركز - الهامش وحدوده:

صنّف كلُّ من جونار ميردال (ميردال، 1957) وإيمانويل فالرشتاين (فالرشتاين، 1974) مختلف أنحاء نسق تقسيم أجزاء العالم وفقاً لمفاهيم تصنيفية ثلاثة: مفهوم «المركز»، ومفهوم «شبه الهامش»، ومفهوم «الهامش»، وأوكل إلى «شبه الهامش» دور تحييد النزاعات بين «المركز» و«الهامش» (شيز - دون، روبنسون، 1977، ساندرسون، 2005). ومن ثمة أمسى يؤهلنا أنموذج المركز - الهامش هذا، والذي تم تطويره في شكله المعاصر من لدن علماء اقتصاد اللاتكافؤ (أمين، 1973)، ثم فيما بعد من لدن ألان رينو في ميدان الجغرافيا (رينو، 1981) - لوصف التقابل والتعارض بين الأماكن؛ لكنه يؤهلنا - بالأساس - إلى اقتراح أنموذج تفسيري لهذا التفاوت. وفي هذا السياق، يفيدنا هذا الأنموذج أن الهامش مستتبع؛ لأن المركز مهين، والقضية تنعكس (غراتلوب، 2004). وإذا ما نحن أعملنا اصطلاحاً «المركز» و«الهامش»؛ فإن من شأن ذلك أن يُقدرنا الاقتدار على التفكير في التفاعل بين المناطق في العالم. إذ ثمة تعالقات حين تكون أشكال عدم التكافؤ هي الحاكمة السائدة؛ لكنها لا تشتغل في اتجاه واحد؛ لأن المنافع المتبادلة يمكن أن تحدث. وبالفعل؛ فإن المراكز تتفاعل للاستثمار بموارد هوامشها، وتطور لنفسها ابتكارات وتجدد تجديداً بأثر من التجاور فيما بينها (بومان، 2004). وتشهد ثنائية المركز - الهامش على تدفقات هي عبارة عن علاقات غير متوازية (كاتان، 2006)، حيث يستفيد «المركز» من أوجه عدم التكافؤ هذه، بينما يتسم «الهامش» بعجز يقيه على ذلك الوضع. وثمة نسق ضبط ذاتي ونظام دينامي (غراتلوب، 2004)؛ حيث تهض هناك علاقات أحادية مفروضة من طرف «المركز» تقوم منذ البداية، وحيث الثروة والأنشطة الاقتصادية - التي يعاني منها «الهامش» - تكون مركزة (كروغمان، 1995).

والحقّ أن يتمّ استعمال هذا المفهوم - المركز/الهامش - على مستويات عدة: من جهةٍ على مستوى القرية والمدينة والمنظومة (غراتلوب، 2004)، لكن أيضاً من جهةٍ أخرى على المستوى العالمي؛ حيث يكافئ الثنائي: العالم النامي / العالم غير النامي، أو الثنائي: الشمال/الجنوب. وقد «تم استعماله

بالخصوص في أنظار العالم الثالث أداة وَشَتْ بشقاء ضمير سكان البلدان الغربية. والحال أن هذا الاستعمال استعمالاً حصرياً خاصاً مبالغ فيه لمفهوم فعلي متحقق في الواقع كهذا» (غرالتوب، 2004، ص1). ثمة بناءات إطارية فكرية عدة قائمة - من غير أن تعلن عن ذلك على نحو مباشر - على هذا الأنموذج؛ لكنها تبقى مع ذلك مجرد صور ورسومات (بوديل، 2005). ومن بينها تمكن الإشارة إلى النموذج الخاص بالمدن العملاقة الأوروبية - أنموذج «الحلقة» أو «الخاتم»، وأنموذج المثلاث المتداخلة (بريني، 2002) - الناتج عن التقسيم القديم للمجال الأوروبي الذي اصطنعه والتر كريستالر (كريستالر، 1950). وقد بادرت هذه النماذج إلى تصنيف مختلف أجزاء القارة الأوروبية، لكن كانت لمبادرتها هذه حدود جدية، كما سيتبين لنا ذلك فيما بعد.

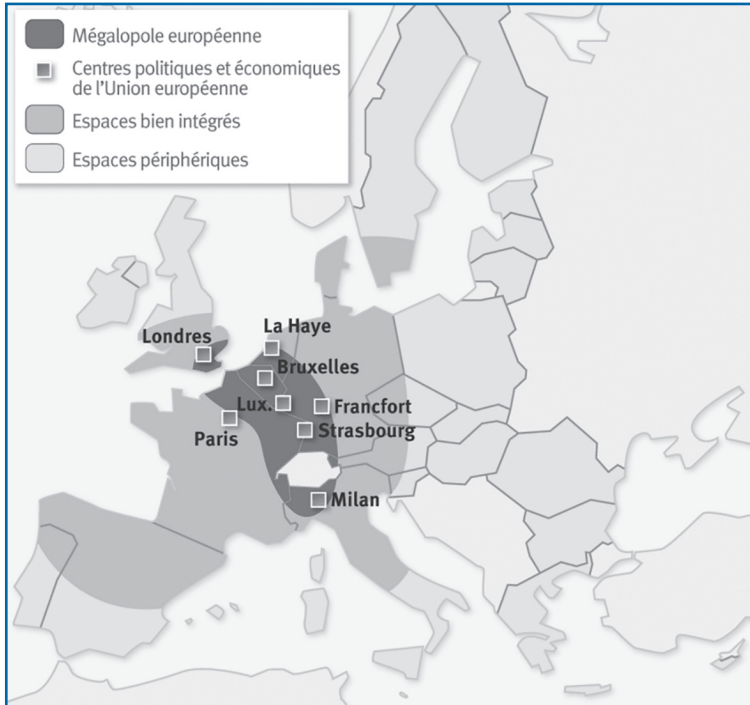
تشهد ثنائية المركز - الهامش على تدفقات هي عبارة عن علاقات غير متوازية (كاتان، 2006)، حيث يستفيد «المركز» من أوجه عدم التكافؤ هذه، بينما يتسم «الهامش» بعجز يبقيه على ذاك الوضع.

ذلك أنه عُدَّت المدن الأوروبية الكبرى، التي تتخذ شكل سلسلة الجبال الأوروبية أو «الموزة الزرقاء» (بريني، 1989)، والتي تشهد على كثافة سكانية وتمدن معماري كثيف، وتمتد من لندن إلى ميلانو؛ اعتبرت تقليدياً أكثر مركز أوروبا دينامية، وأكثر تجهيزاً من الناحية التقنية

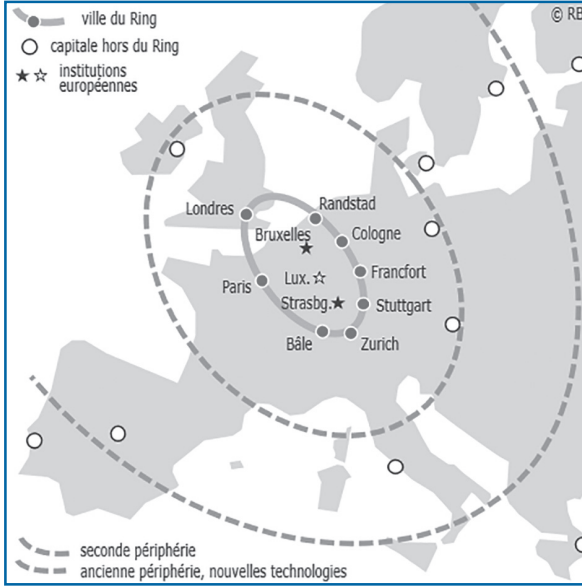
(كارلور، غوليبي، 2007). وعلى الرغم من ذلك؛ فإن الكثير من المدن الكبرى تميزها تمييزاً (هال، بين، 2006)، بما يدفع إلى عدّها لا تشكل مركزاً واحداً وإنما مراكز (الرسم 1).

وعلى العكس من ذلك، فإن الهامش الأقل نمواً والأشدُّ بُعداً عن مراكز التحكم هذه يُفترض أنه مشكّل من تخوم المتوسطي والأطلسي، ومن هوامش الجزر المحيطة، ومن هوامش المناطق المعوزة اقتصادياً، المتمثلة في البلدان التي شملها توسع الاتحاد الأوروبي حديثاً، ومن المناطق الشديدة التهميش بالاتحاد الأوروبي (أقاليم ما وراء البحار الأربعة، بلاد ما وراء البحار الفرنسية، جزر الكناري الإسبانية المستقلة، المناطق البرتغالية المستقلة

لجزر الأصور وماديرا)، وأقاليم شرق ألمانيا وضواحيها الشمالية (كالور، غوليبي، 2007). ويتحدث البعض هنا عن «الهامش»، وقد أحال في ذلك على مالدوفا وما جاورها فيما يقع على تخوم الاتحاد الأوروبي الحالية (ريتشارد، 2007، ريتشارد وآخرون، 2007). وتأسيساً على هذه الرؤية، فإن قسماً عظيماً من مدن شرق وسط أوروبا سوف يحسب على أنه يشكل قطاعاً عريضاً من هامش أوروبا؛ لكن الواقع يبدو أشد تعقيداً من التصنيف هذا بوفق المدن الأوروبية العظمى وهوامشها، وذلك إذا ما نحن ركّزنا على المدن وليس على المناطق أو الجهات. وبالفعل، فإنه تبعاً لما ذهب إليه كاتان وسان - جوليان - بغاية فهم أنموذج المركز - الهامش في أوروبا - ينبغي للمرء أن يستدل بوفق المفاهيم التي يوقّرها أنموذج شبكية المدن، والتي هي ثمرة التمهصل بين أنساق التمدن القومية من جهة، وشبكة «العواصم» من جهة ثانية، وشبكات المدن الخاصة من جهة ثالثة (كاتان، سان - جوليان، 1998).



الرسم 1: المصدر: بريني، 1989



الرسم 2: أنموذج الحلقة حسب تصور بريني.
المصدر: بريني 2002

هناك أنموذج آخر هو «أنموذج الخاتم» أو قل «أنموذج الحلقة» الذي كان قد اقترحه روجي بريني عام 1988. وهو أنموذج ينهض على مبدأ تقسيم المدن الواقعة بشمال غرب أوروبا، وذلك بحسب الفوارق في الثروة. ويتقاطع «الخاتم» - أو حلقة المدن - جزئياً مع «العمود الفقري»

هناك أنموذج آخر هو «أنموذج الخاتم» أو قل «أنموذج الحلقة» الذي كان قد اقترحه روجي بريني عام 1988. وهو أنموذج ينهض على مبدأ تقسيم المدن الواقعة بشمال غرب أوروبا، وذلك بحسب الفوارق في الثروة.

[مركز الثقل] الأوروبي. ويشمل «مركز العواصم»؛ نعني المدن الملتقة في «حلقة» أو المتحلقة حوالى عواصم بلدان الاتحاد الأوروبي (بريني، 1998) (الرسم 2).

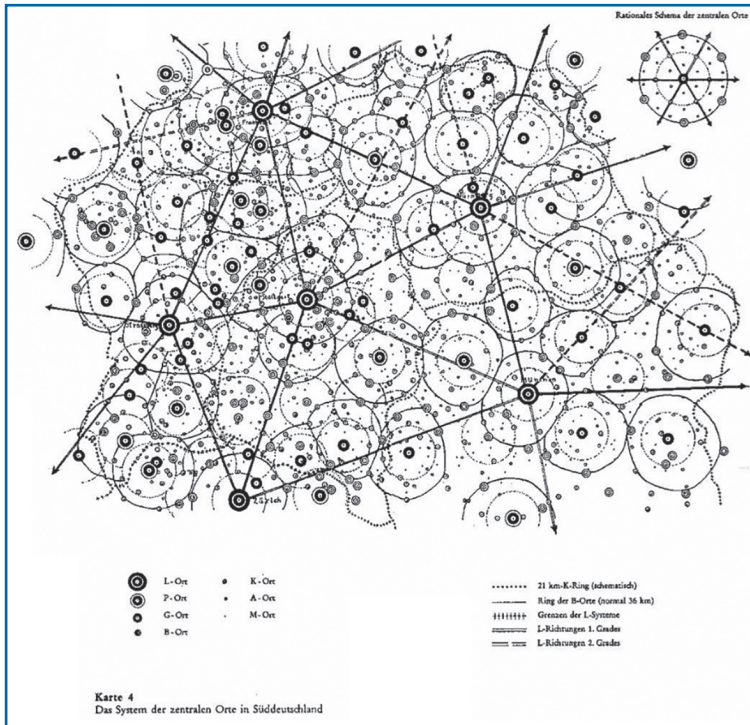
يشمل الخاتم (الحلقة) مدن باريس ولندن، ومدن راندستاد (أمستردام، لاهاي، روتردام، أوترخت)، وكولونيا، وفرانكفورت، وشتوتغارت، وزوريخ، وبازل، ومدناً أخرى توجد داخل الحلقة أو الخاتم؛ نعني بها بروكسيل وستراسبورغ التي تستضيف مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وقد صنّف

بريني مدن برلين وقيينا ودابلن على مستوى مدن شمال إيطاليا ومنطقة بوردو نفسها. وقد شمل الهامش الثاني مدريد وستوكهولم وجنوب إيطاليا، وعلى نحو مبهم ملتبس مُشكل انضوت ضمنه بلدن وسط شرق أوروبا.



على أن هذا الأنموذج لا يفتأ يثير تساؤلات جدية عدة؛ وذلك لأنه - من جهة أولى - ينهض على معايير غير واضحة، كما أنه - من جهة أخرى - لأن تصميمه يعود إلى سنوات 1990، قد تبين - فيما بعد - أنه أقصى مدن وسط شرق أوروبا. وفوق هذا وذاك، لا يشكل هذا الأنموذج إلا مجرد فرضية عمل استرشدت بها اللجنة الأوروبية حين أقامت إطاراً لتحليل وإبراز الديناميات الإقليمية من منظور أوروبا 2000 (ميلان، 1994).

على أن ثمة نمذجة للمجال الأوروبي أخرى من اقتراح نظرية كريستالر حول مركزية المجال، وهي تشكل أحد التفاسير الممكنة لتراتبية أحجام المدن وتداخل مناطق نفوذها. وقد اقتدر باحثون آخرون - من قبل - على صياغة نظير لهذا الأنموذج، شأن جون رينو (رينو، 1841، روبيك، 1982).

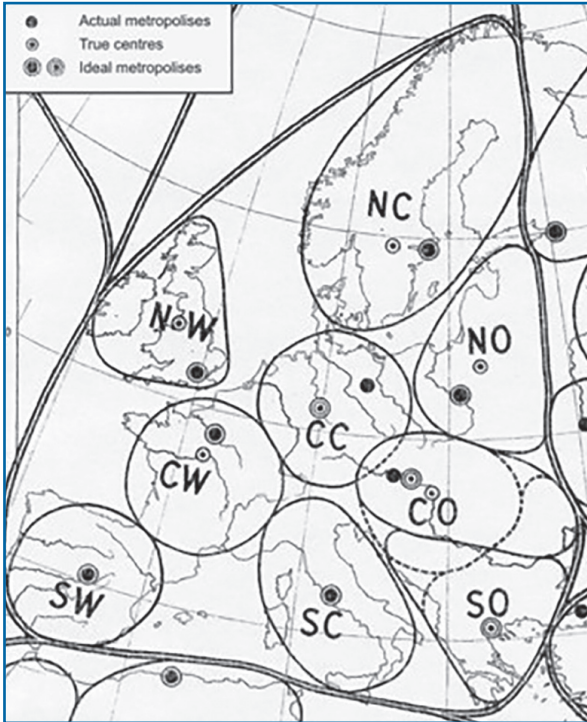


الرسم 3: تقسيم جنوب ألمانيا بحسب نظرية المكان المركزي أو المكان الوسط.

المصدر: كريستالر، 1933، ص 224.

إنّ ثمة نمذجة للمجال
الأوروبي أخرى من
اقتراح نظرية كريستالر
حول مركزية المجال،
وهي تشكّل أحد
التفسيرات الممكنة
لتراتبية أحجام المدن
وتداخل مناطق نفوذها.

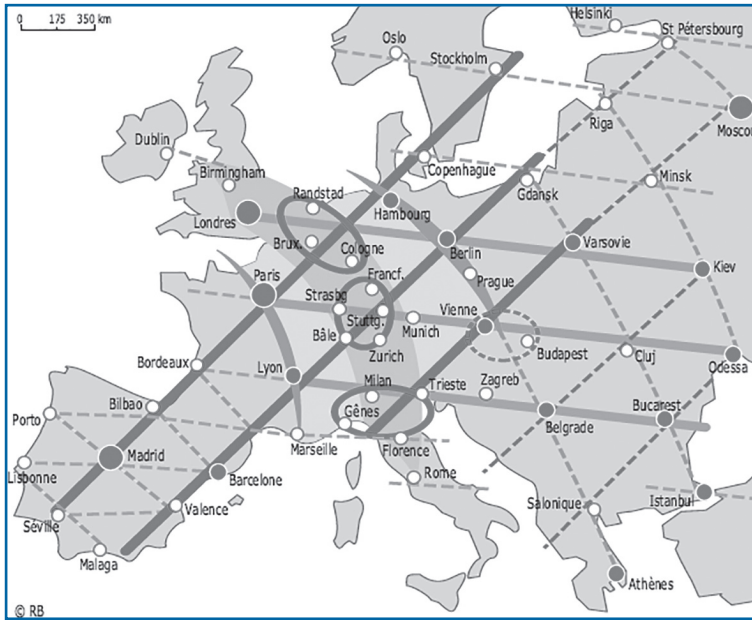
والمفهوم الذي تنهض عليه هذه النظرية هو مفهوم الإمداد المركزي الذي يلخص التفاعل بين مركز، حيث ثمة تركيز مؤن وإمدادات خدمات، ومنطقة تكميلية، حيث يقوم ثمة الطلب على هذه الخدمات (كريستالر، 1933). ومن ثمة تعد المدينة سوقاً؛ أي مكاناً حيث يلتقي فيه التموين والطلب من أجل توفير وتأدية الخدمات (بوماين، 2006b). وقد مكنت هذه النظرية كريستالر من إجراء التقسيمات المثالية على جنوب ألمانيا (كريستالر، 1933) (الرسم 3)، ثم على جزء من أوروبا (كريستالر، 1950) وهو الذي يهنا هاهنا على وجه الخصوص (الرسم 4).



الرسم 4: تقسيم أوروبا
بحسب كريستالر
مفتاح الرسم: CC وسط
[مركزي] - وسط، CO
وسط - شرق، CW وسط
- غرب، NC شمال - وسط،
NO شمال - شرق، NW
شمال - غرب، SC جنوب
- وسط، SO جنوب - شرق،
SW جنوب - غرب.
المصدر: كريستالر، 1950

يعرض التقسيم المقترح من لدن كريستالر وجهة نظر لأوروبا جرمانية مركزية متطرّفة. وبالفعل، فإن ألمانيا تحتل هنا مرتبة «الوسط - الوسط» أو «المركز المطلق». وقد وضعت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على المركز - الشمال والمركز - الشرق. والحال أنه تمّ نقد تطبيق أنموذج الأماكن المركزية عبر أوروبا مرات عدة. على أن هذه التقسيمات ألهمت - فيما بعد - العديد من البنيات، بما في ذلك أنموذج المثلثات المتداخلة الذي اقترحه بريني (الرسم 5) (بريني، 2000).

بُني هذا الأنموذج بدءاً على العمود الفقري الأوروبي وامتداداته الجانبية أو تقاطعاته، وذلك انطلاقاً من شبه الجزيرة (باريس - ليون - مارسيليا وهامبورغ - برلين - براغ)، ترافقها جهات هامشية إضافية (بالأزرق والأخضر) (بريني، 2002 (الرسم 5)). وعند تلاقي الامتدادات توجد التمرکزات التمدنية الأساسية. وتتشكل أوروبا الوسطى المركزية من محاور نظرية تشمل المدن



الرسم 5: أنموذج المثلثات المتداخلة الأوروبية.

المصدر: بريني، 2002

التالية: برلين - غدانسك - ريغا - فيينا - وارسو - مينسك، فيينا - بودابست - كلوج، ترييست - زاغرب - بلغراد - بوخارست.

على أن هذا الأنموذج يبقى مجرد أنموذج نظري ألهم مشاريع تمويل سياسات أوروبية استفادت منها أوروبا الشرقية الوسطى. وهو تقسيم يبقى شديد النقص؛ وذلك لأن الصلات بين المدن أبعد من أن تكون تحترم هذا التناغم الهندسي، كما أنها أكثر تعقيداً مما قد يُظن ويُعتقد. أكثر من هذا لا تظهر في هذا الأنموذج مدن شأن براتيسلافا وليوبليانا (الرسم 5). وعلى ما يبدو فإن هذه التقسيمات - إلى مركز أوروبا وهوامشها - قد استعملت أساساً

**على الرغم من الوعي
بالماضي التاريخي
لهامش غرب وسط
أوروبا؛ فإن هذا العمل
- الذي نعرضه هنا -
يرفض أي تضيق قبلي
للموضوعات المدروسة
من شأنه أن يقدم صورة
مغلوطة عن الواقع.**

بحسبانها أدوات سياسية، وُظفت في وضع الصناديق التمويلية الهيكلية الأوروبية؛ ذلك أن منحدر المركز- الهامش ينبغي أن يكون ذاك الذي يمس مستوى الدخل والإنجاز الاقتصادي، وقد دعمته - إلى هذا الحد أو ذاك - بنى مستحدثة موروثه. ويبدو أن معايير الجهوية المستخدمة هنا - وعلى الرغم من كل شيء - تبقى غير دقيقة بدقة متناهية، وغير مطابقة لواقع الحال اليوم. وتكمن مشكلتها الأساسية في أن هذه المعايير تتخلى - من قبل - عن فكرة مركز يقع جغرافياً في

غرب أوروبا، وهي - أخيراً - لا تأخذ بعين الاعتبار إلا العدد القليل جداً من المدن وعلائقها. وعلى الرغم من الوعي بالماضي التاريخي لهامش غرب وسط أوروبا؛ فإن هذا العمل - الذي نعرضه هنا - يرفض أي تضيق قبلي للموضوعات المدروسة من شأنه أن يقدم صورة مغلوطة عن الواقع. وكل هذه التقسيمات المغرضة لا تقدم لنا فكرة عن دينامية مدن وسط شرق أوروبا.

والحال أن من شأن هذا الأمر أن يشكّل صدى لمفهوم «الإقليم متعدد المواقع» الذي اقترحه جينوفيف كورتيس ودينيس بيش في ميدان الأنثربولوجيا، والذي تبناه فريدريك جيرو في مضمار الجغرافيا. وقد مكّن ذلك من وصف وتأويل وصياغة مفهوم التغيرات والتجديدات المعاصرة التي مسّت مجال الأقاليم

والأرضيين (جيرو، 2013). وعلى الرغم من أن مصطلح «الأرض / الإقليم» أو «الثغر» - والذي لا نأخذه في هذا العمل بعين الاهتمام - قد استعمل هناك؛ فإن هذا المفهوم يلخص إرادة الجغرافيين في تجاوز الوقائع الطبوغرافية للأقاليم/ الأراضي (رافسين، 1978) ومبادئ الحداثة الإقليمية أو الترابية. وينضوي المفهوم الأخير - بالفعل - على تحاليل جارية الآن، مدارها على الدول القومية وتصنيفاتها بحسب ثنائية المركز/الهامش (جيرو، 2013). إذ بوفق ما ذهب إليه جيرو، فإن عدّ كيانات - مندورة إلى أن تكون إطارات للتحليل ومفروضة من أجل إنتاج معلومات - مواضع كبرى إنما هو بمثابة الفخ الذي يقع فيه الباحثون. وقد اقترح الجغرافيون حلاً من أجل درك الشبكية والهندسة المتغيرة التي تقع في قلب التحول العظيم للعلاقات مع المجال. وفي حالتنا هذه؛ فإن مقارنة أنساق المدينة ينبغي أن يؤولنا إلى مقارنة للمدن من خلال تجاوز هذه التقييدات والتقسيمات والتصنيفات التي عادة ما يتم اللجوء إلى تطبيقها وإعمالها.

المقارنة المستندة إلى المدينة

يوفّر الاستدلال الجيو - سياسي والاقتصاد الجغرافي (كروغمان، 1995) بعض الرؤى الإشرافية والاستشرافية حول الاندماج بين الجهات وإعادة التوازن إلى مستويات الثروة بين المناطق، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يسمح سماحاً نهائياً للمدن بأن تُعدّ فواعل وعوامل جماعية. على أنه توجد اليوم أماكن بارزة لتنظيم قوي، بل وحتى عابر للقوميات والدول (أوفتر، بوماين، 1996). من شأن المدن أن تبني علاقات شبكية تتميز بالدوام عبر الزمان وعبر نطاقات متزايدة، وذلك في تناسب مع التقدّم التحصّل عليه في مضمار تكنولوجيات التواصل (بريتانيول، 2009).

ويشجّع المدخل عبر أنساق المدن - هذا الذي اخترناه لتحليلنا في ترابط مع ميدان الجيو - سياسيات، على مقارنة فكرة المدن وفق الطريقة الشبكية (كاتان، سان - جوليان، 1998)؛ ذلك أن من شأن نسق - أو نظيمة - أن يكون «جملة عناصر في تفاعل دينامي» (ليسورن، 1976، ص 45)، أو قُل: «جملة مدن، وقد صارت إلى التعلق فيما بينها أثناء لحظة في نموها» (بومان، 2007،

ص 57). وإن لمن شأن التعرف على هذا النسق أن يستند إلى الصلات والوشائج التي تقام بين الكيانات المجالية (ديران - داستيس، 2003، ص 4). وإذ عادة ما يتم انتقاد هذا الأنموذج؛ لأنه يجد صعوبة في الأخذ بالحسبان ما وراء حدود الدول (بوماين، 2006، ساندرسون، 2005)؛ فإن مزيته الجوهرية تكمن في كونه يقتدر على التفكير بوفق مفاهيم الشبكات والتعالقات والتفاعلات بين المدن، وذلك في إطار حيوي دينامي (بوماين، سان - جوليان، 2001، ساندرز، 1992). وعلى الضد من هذا؛ فإن من شأن المقاربة الجهوية أن تدرس التفاعلات الناجمة عن الاستراتيجيات التي تضعها الشركات الكبرى على المستوى الجهوي

**في نظرية الأنساق
المعقدة تتم مقارنة
أنساق المدينة تبعاً
لمستويات الموضوعات
المتعددة (الجوار، المدن،
الأنساق الجهوية، الجهات
الكبرى) الدينامية
والتمتيز بتفاعلات
معقدة (بوماين، 2007).**

(نيكولاس، 2003، ريتشارد، 2010). وفي نظرية الأنساق المعقدة تتم مقارنة أنساق المدينة تبعاً لمستويات الموضوعات المتعددة (الجوار، المدن، الأنساق الجهوية، الجهات الكبرى) الدينامية والتمتيز بتفاعلات معقدة (بوماين، 2007).

ومن شأن اتباع سبيل الاستدلال - باستعارة مفاهيم التفاعلات بين المدن - أن يشكّل بالذات جزءاً من عملنا هذا؛ ذلك أن التفاعلات تُعدّ - في الجغرافيا البشرية - تعبيراً عن العلاقات بين الأماكن والتأثيرات التي تمارسها فيما بينها

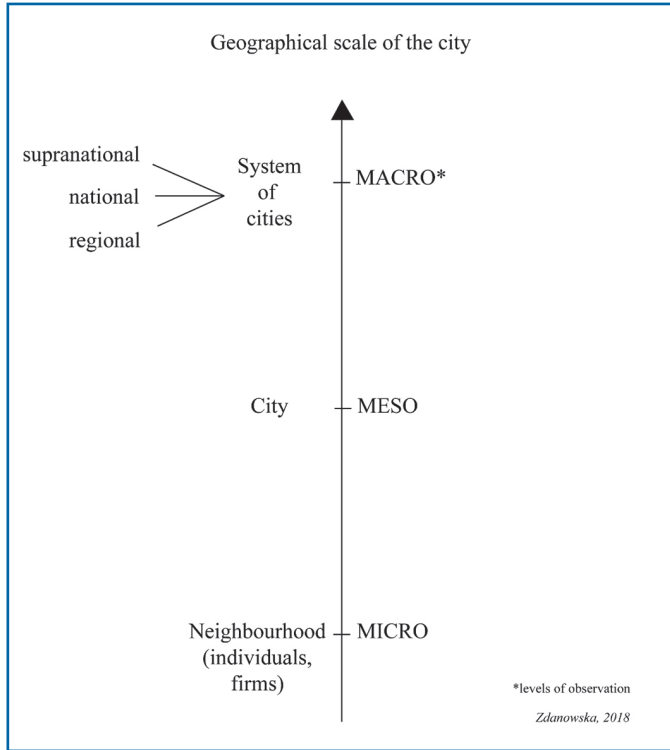
(ساندرز، 2001، كراسلاند، 2004). وتبعاً لما ذهب إليه أ. فرانك فإن ثمة تفاعلات يحكمها تنظيم المجال؛ وذلك لأن هذه التأثيرات والتبادلات تنجم عن تنوع المجال (فرانك، 2001) الذي نعده ههنا في هذا البحث مفتاحاً أكبر لقراءة المدن داخل أوروبا الوسطى والشرقية.

أكثر من هذا يعد مفهوما «الاندماج» و«التفاعل» مفهوميين متعاقبين من حيث تصورهما، فلا يتصور واحد منها من دون الآخر. وبالفعل، يترجم الاندماج عن شكل وشدة التفاعلات بين كيانات نسق معين (ساندرز، 2012). وهو يحيل على سيرورة ضمّ عنصر من مدن آخر، وتكمن غايته النهائية في تحقيق الاكتمال، حيث العنصر الأجنبي بمكنته أن يمسي جزءاً لا يتجزأ من البنية المستضيفة،



ومن شأن مفهوم «الاندماج» أن يفضّل تفضيلاً على مفهوم «الإدماج»، الذي يفيد أكثر دلالة احتواء الأفراد. هذا وتكون درجة اندماج مجموعة صغرى أكثر كلما كانت العلاقات بين الأطراف المكونة لهذه المجموعة تبدو نسقياً أشد وأمتن في الداخل منها في وحدات المجال الخارجي (سان - جولييان، 2004). وقد فهم بمعنى «الاندماج» - في هذا العمل - دلالة التحديد الذي كان قد حدده به جونسون؛ أي «المدى الذي يجعل الناس والمواد والمعلومات تخدم - مجتمعة متآلفة - نسق تعمير» (جونسون، 1980: 236). ومن ثمة، فإن اندماج نظيمة تعمير إنما يحيل على التبادلات بين الكيانات العمرانية (ساندرز، 2012). وكلما كانت تلك التبادلات مهمة؛ كان النسق / النظمة برمته أكثر اندماجية.

وتتشكّل هذه الاندماجات جزءاً من مقارنة نسقية للمدينة. على أن أي عمل بحث ينبغي أن يضع في حسابه أفضل مستوى من مستويات الملاحظة؛ وذلك



الرسم 6: مستويات الملاحظة الخاصة بالسلم الجغرافي للمدينة

خدمة لغاية الدراسة (ساندرز، 2001). وفق هذا المنطق، ثمة مستويات عدة للملاحظة ينبغي أن تأخذ بعين النظر؛ وذلك لأن المعنى المعطى للتوصيفات وللأسئلة المطروحة ينبغي أن يكون مختلفاً كلما «انتقل المرء عبر مختلف مستويات السُّلم الجغرافي» (ساندرز، 2001: 11). ويجب أن يؤخذ بعين الاهتمام. تدخل العديد من مستويات الملاحظة، كما ينبغي التعبير عنها في كل مستوى. هذا ومن الممكن تقديمها على مستوى السلم الجغرافي للمدينة (بيري، 1964، بوماين، 1997، غراتلوب، 2003) (الرسم 6).

**إنّ اندماج نظيمة تعميم
إنما يحيل على التبادلات
بين الكيانات العمرانية
(ساندرز، 2012). وكلما
كانت تلك التبادلات مهمة؛
كان النسق /النظيمة
برمته أكثر اندماجية.**

ويُفترض لنسق /نظيمة المدن أن يكون على المستوى القومي؛ لكن يمكن أيضاً أن يكون على مستوى تفاعلات المدن دولياً (فيلتز، 1996، فايننس، 2016). وها هي ذي الأنساق المغلقة تمسي أقل فأقل قابلية للتحقق، وذلك بسبب من تأثير التفاعلات الخارجية المرتبطة بالعولمة وتضبيب الاقتصاد، والتي يعبر عنها شكل تخريج بعض مراحل إنتاج المُنتَج (بيرجر، 2006، فايننس، 2016)؛ ذلك أن من شأن المدن أن تكون تابعة - بالأساس - إلى استراتيجيات الاستثمار

الدولي وإلى إنشاء فروع معظم المجموعات، مثل كارفور وإيكيا أو أمازون (لارسون، 1998، ريكار، 2010). وتقتضي هذه الاستثمارات أيضاً حركية الأفراد - شأن رجال الأعمال مثلاً - عبر وسيلة النقل الجوية. وحاصل هذا أن المدن سائرة إلى أن تمسي أشدّ فأشدّ ترابطاً مع مدن عالمية أخرى، وذلك أكثر من ترابطها مع تلك المدن التي تكون منضوية في النسق المدني القومي نفسه.

هذا وينبغي لنسق المدن أن يكون أيضاً نسقاً جهوياً، يقوم بين مدن تقع في البلد عينه، أو يشمل مناطق عابرة للحدود في بلدان مرتبطة ارتباطاً تاريخياً. وثمة ضرب ثالث من نسق المدينة يمكن تحليله؛ ويتعلّق الأمر بالأنساق ما فوق القومية، التي تشمل مدناً من بلدان عدة. وتكمن هذه المقاربة في تحليل كل المدن، بغض النظر عن الحدود القومية، وعن

تفاعلاتها وتعالقاتها مع مدن أخرى تنضوي ضمن الشبكات نفسها. وهناك طريقة أكثر دينامية لمقاربة هذه المدن من مجرد دراستها على مستوى النظام التمدني أو مجرد انتقاء بعض مدن فحسب؛ وذلك لأن هذه السبل الأخيرة لا تؤهل إلى معرفة العلاقات التي يمكن أن تقيهما هذه المدن مع الخارج.

خاتمة:

ثمة تصنيفات أوروبية عدة قائمة على منحنيات الثروة تمكّن من أن تميّز في أوروبا بين مركز وهامش، على أن هذه التصنيفات لا تتناسب مع واقع الحال. وحقيقتها أنها مجرد صور لأوروبا أو رسومات مختزلة لها. والأدهى من هذا أنها لا تصيّر بالمكنة الاشتغال على المدن التي تُعدُّ اليوم فاعلة في العولمة وفي التوسع المدني. هذا ويقترح هذا العمل المبسوط هنا تجاوز هذه البناءات النظرية، التي تمّ توسيلها من لدن سياسات الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الاعتداد بالمدن وشبكاتهما مع مدن أخرى، بغاية تقديم صورة أكثر ملاءمة عن حال المدن الأوروبية.

ولطالما تمّ الإكثار من الحديث عن المدن في الأدبيات العلمية على مستوى عمراني داخلي، بينما اهتم البحث على المدى الطويل أساساً بالأنساق التمدنية القومية. أما هذا العمل - المعروف هنا - فيقترح الاعتداد بكل مدن أنساق التمدن والعمران الأوروبية. كما يقترح أيضاً فهم اندماجها في الاقتصاد العالمي الذي يميّز بالهيمنة المدنية في أوروبا. وسيكون على هذا الاندماج أن يقاس عبر تفاعلات مدن من جهة معينة مع مدن جهة أخرى. يجعل المدخل بتوسل نسق المدن من الممكن التعبير عنها بدقة عن التعلقات بين المدن ومواقعها في الشبكات، وذلك خلافاً لمدخل يستند إلى الجيو-سياسيات. وإن إعادة توجيه هذه التفاعلات الخاصة بمنطقة بعينها لينبغي أن يكون موضوع عناية خاصة؛ وذلك بغاية فهم إلى أي حدّ يترك هذا الاندماج مرة أخرى مكاناً - اليوم - لتذكّر العلاقات المقامة في الماضي - وذلك بالموازاة مع تلك التعلقات المفروضة عن طريق منطق اقتصاد العالم ذي التوجه الاستقطابي.